

العنوان:	مشروع الاتحاد التساعي في الخليج 1968 - 1971
المصدر:	شؤون اجتماعية
الناشر:	جمعية الاجتماعيين في الشارقة
المؤلف الرئيسي:	الشلق، أحمد زكريا
المجلد/العدد:	مج 11, ع 41
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1994
الشهر:	ربيع
الصفحات:	5 - 24
رقم MD:	192129
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	قطر، الاستعمار البريطاني، الامارات العربية المتحدة، الحكام والملوك، الوحدة السياسية، الخلافات السياسية، قانون العمل، قوانين الهجرة، الجنسية، الديمقراطية، البحرين، ايران، القوانين والتشريعات، العلاقات السياسية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/192129

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة.
يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة
(مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

شؤون اجتماعية
العدد ٤١
ربيع ١٩٩٤م
السنة ١١

مشروع الاتحاد التساعي في الخليج
(١٩٦٨ - ١٩٧١)

د. أحمد زكريا الشلق *

في أعقاب القرار البريطاني بالانسحاب من الخليج، صرح العديد من حكام الامارات العربية برغبتهم في التعاون مع بعضهم بعضاً، وبضرورة قيام اتحاد بين الإمارات، وأن هذه مسألة قومية تقررها الإمارات بنفسها، وأن بريطانيا لم تحاول التدخل لاقامة هذا الاتحاد،[١] وكان واضحاً من هذه التصريحات التأكيد على فكرة أن الرغبة من الاتحاد تلقائية، وأنها جاءت من جانب الحكام أنفسهم.

وفي ٢٢ يناير ١٩٦٨م أصدر حاكما أبوظبي ودبي بياناً حول مناقشتهما مصالح بلديهما، ومصيرهما الواحد، وأنهما استعرضا كل الوسائل الكفيلة بدعم تعاونهما وتكاتفهما في الداخل والخارج.[٢]

ولكن قطر ذهبت إلى أبعد من ذلك، واتخذت أولى الخطوات العملية نحو تحقيق الفكرة، ولامارات الخليج التسع، ففي ٢٤ يناير ١٩٦٨م قدم الدكتور حسن كامل، مستشار حكومة قطر، إلى الحاكم الشيخ أحمد بن علي آل ثاني، مشروعاً كلف باعداده، يتعلق باتفاقية اقامة «اتحاد الإمارات العربية»[٣] ومن تاريخ المشروع، يتضح أنه عكف على اعداده عشية القرار

* كلية الآداب - جامعة عين شمس.

البريطاني بالانسحاب. وقد تضمن المشروع ٣٤ مادة، تقع في ستة أبواب، تنص على انشاء اتحاد للإمارات العربية، يضم خمس إمارات هي: دبي وقطر والبحرين وأبوظبي، ثم امارة سميت «بامارة الساحل العربي المتحدة» (التي ستتكوّن من اتحاد يضم الشارقة ورأس الخيمة وأم القيوين وعجمان والفجيرة)(٤)

كما نص المشروع على أن الغرض من هذا الاتحاد هو توثيق الصلات بين الإمارات الأعضاء، وتقوية التعاون بينها، ودعم احترام كل منها لاستقلال الأخرى وسيادتها، ووضع نظام لتسوية الخلافات بينها، وتوحيد سياستها الخارجية، وتنظيم الدفاع عنها، أما تنظيمات هذا الاتحاد، فتتمثل في مجلس أعلى ومجلس اتحادي، ومحكمة اتحادية عليا...الخ، وتقرر كذلك أن يُعمل بهذه الاتفاقية وفقاً للأنظمة المرعية في كل امارة عضو، إلى حين وضع ميثاق كامل ودائم للاتحاد.

وسوف يكون هذا المشروع القطري المبكر، الذي سوف يتضمن توقيعات الحكام التسعة، أساساً للمشروع الذي قدمته حكومة قطر، فيما بعد - بعد تنقيحه - إلى أول اجتماع لحكام الإمارات التسعة في دبي في ٢٥ فبراير ١٩٦٨، والذي سوف تنبني على أساسه اتفاقية دبي، باقامة «اتحاد الإمارات العربية»، التي وقعها الحكام، وأصحبت أساس مفاوضات الاتحاد كلها بين عامي ١٩٦٧ - ١٩٧١، مما يشير إلى أهمية دور قطر ونشاطها في اقامة هذا الاتحاد.

وكما هو واضح من نصوص الوثائق، فإن المشاورات بين الحكام بدأت بشكل مكثف عشية القرار البريطاني، وأنها نجحت في تحديد موعد اجتماع الحكام في دبي في ٢٥ فبراير، حسبما تؤرخ وثائق المشروعين القطريين، المقدمين للاجتماع، ولكن فجأة وقبيل انعقاد الاجتماع بنحو اسبوع، استكملت المفاوضات بين أبوظبي ودبي، وصدر عنها اتفاق باقامة اتحاد بين الامارتين، ودعوة حاكمي قطر والبحرين للتداول حول مستقبل المنطقة، والاتفاق فيما بينهم على عمل موحد لتأمين ذلك».(٥)

وقد تشككت قطر في اعلان هذا الاتفاق، قبل أسبوع واحد من اجتماع الحكام المتفق عليه، وعلى الصيغة الخاصة بقطر والبحرين في الاتفاق، ولكن نتيجة لعدة اتصالات، سويت المسألة وانتهت الحساسيات التي أثارتها، بعد اجتماع حاكم قطر بحاكمي دبي وأبوظبي وتأكيدهما على أن هذا الاتفاق ليس بديلاً عن الاتحاد التساعي.

مباحثات الاتحاد :

انعقد المؤتمر التاريخي للحكام التسعة في دبي في ٢٥ فبراير ١٩٦٨، استمرت الاجتماعات ثلاثة أيام، قدم الوفد القطري المشرع الذي كان قد أعده، وهو المشروع

الوحيد الذي قدم للمؤتمر، واستمرت مناقشته ست عشرة ساعة، صدر بعدها في صياغة جديدة عرفت باسم «اتحاد الامارات العربية» ممهورة بتوقيعات الحكام، ومرفق بها بيان مشترك، صيغ في عبارات عامة حول تدارس الحكام خير الوسائل لتوحيد الكلمة، وتحقيق التعاون الوثيق، والاشادة بهذه الخطوة لجمع شمل العرب في الخليج تدعيماً لعروبتهم،(٦) كما تقرر تشكيل لجنة تحضيرية من المستشارين والخبراء، لاعداد جدول أعمال الدورة الأولى للمجلس الأعلى للحكام.

ونلاحظ أن ثمة تغييرات أُدخلت على المشروع القطري، تمثلت في عدة نقاط، نرى أن نجمل أهمها فيما يلي:

١ - أن المشروع القطري كان ينص على أن يكون لرئيس المجلس الأعلى للاتحاد نائب من بين حكام الامارات، بينما تجاهلت الاتفاقية هذا الأمر.

٢ - أن المشروع القطري نص على أن يعين المجلس الأعلى قائداً عاماً للقوات المسلحة للاتحاد، بعد انشاء مجلس أعلى للدفاع المشترك، تحدد اختصاصاته بجميع الشؤون الدفاعية المتعلقة بالاتحاد (المادتان ١٣، ١٨)، لكن الاتفاقية صاغت مسألة الدفاع صياغة عامة، حول تعاون الامارات فيما بينها لدعم مقوماتها العسكرية، وتهيئة وسائلها الدفاعية الخاصة والجماعية...الخ، بينما يعتبر النص القطري خطوة متقدمة، إذا أخذنا في الاعتبار أن مهمة الدفاع عن الامارات وحمياتها، لم تعد موكولة لبريطانيا.

٣ - أنه قد ورد بالمشروع القطري تحديد واضح لاختصاص المحكمة الاتحادية العليا، ومن بينها «الفصل في أي خلاف حول تفسير الاتفاقية أو تطبيقها، وفي التنازع بين القوانين الاتحادية والمحلية، ومنازعات الحدود»، بينما جاءت الاتفاقية خلواً من ذلك، وبالذات فيما يتعلق بتسوية منازعات الحدود بين الامارات، وهو أمر له مغزاه وأهميته، من حيث الاحتكام إلى سلطة قضائية اتحادية عليا، لحسم منازعات الحدود، والتي ما يزال بعضها معلقاً حتى اليوم!، وباستثناء هذه التعديلات، فإن بقية نصوص الاتفاقية، هي عينها نصوص المشروع القطري، وبنفس صياغاته.(٧) وقد عكست الاتفاقية اتجاه موقعيها نحو تعزيز الكيان الخاص لكل امارة داخل الاتحاد، ومن ثم فهو اتحاد «امارات» إلى جانب مسألة التأكيد على النص، باحترام كل امارة لاستقلال الأخرى وسيادتها، بينما تنص الاتفاقية على قيام «اتحاد» بين الامارات، وقد انعكست هذه النصوص، بشكل سلبي، عند وضع الدستور المؤقت على ما سوف نرى.

وأياً كانت الانتقادات التي وجهت إلى الاتفاقية(٨) فإنها تمثل أول اتفاق جماعي بين

حكام الامارات حول تكوين كيان سياسي واحد (تعاهدي)، يهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية والخارجية، ويرسم خطط التقدم والرخاء للامارات، وليس مطلوباً من اتفاقية مبدأية، سوى رسم الخطوط العريضة لمبادئ وهيكل دولة الاتحاد، حيث تركت تفصيلات ذلك لميثاق كامل ودائم، تقرر اعداده، وتشكلت لجنة من المستشارين القانونيين لحكومات الامارات، للقيام بهذه المهمة، ووضع جدول أعمال الدورة الأولى للمجلس الأعلى، وكان واضحاً منذ البداية ظهور اتجاهين داخل لجنة المستشارين، استمرا داخل المجلس الأعلى أيضاً في دورته الأولى، أحدهما يمثله أبوظبي والبحرين، ويرى تجميد العمل بالاتفاقية إلى حين وضع الميثاق الكامل والدائم للاتحاد، والآخر تمثله قطر ومؤيدوها، ويرى ضرورة العمل بالاتفاقية، فينتخب الرئيس ويتألف المجلس الاتحادي، ويعين المقر، وتستكمل تنظيمات الدولة...الخ، ورأت قطر في مذكرة قدمتها بهذا الشأن، أنه إذا لم تتخذ هذه الخطوات التأسيسية، فإن ذلك يعد مخالفة صريحة لاتفاقية دبي، فضلاً عن تعطيل اتخاذ الاجراءات القانونية، لاستكمال مقومات دولة الاتحاد، تمهيداً لاعلان استقلالها، والاعتراف بها دولياً.(٩)

وبالرغم من أن الخلاف حُسم لصالح الاتجاه الذي تمثله قطر، وذلك باستشارتين قانونيتين، احداهما من خبير مصري، هو الدكتور وحيد رأفت، والأخرى من فرنسي، هو الأستاذ شارل روسو، حيث أفتيا بشرعية البدء في انشاء تنظيمات الدولة الاتحادية، دون انتظار لاعداد الميثاق الكامل الدائم،(١٠) إلاّ أن هذا الخلاف منذ البداية، يكشف عن خلافات أخرى في المواقف، وفي النظرة إلى فكرة الاتحاد ذاتها، وإلى الدور الذي تريد أن تلعبه كل امارة داخل الاتحاد، مما سوف ينعكس بطبيعة الحال على كثير من المسائل خلال جلسات المباحثات.

وخلال جلسات الدورة الأولى للمجلس الأعلى للاتحاد في أبوظبي، في ٢٥ - ٢٦ مايو ١٩٦٨ توالت الخلافات حول المسائل المعروضة، واختلاف وجهات النظر، واعترف البيان المشترك المقتضب، الذي صدر عن المجلس بوجود الخلاف أثناء المشاورات، وانعكس ذلك بدوره على خروج قرارات المجلس بشكل غير حاسم أو نهائي، فالمجلس الاتحادي أصبح «مؤقتاً»، والرئاسات أصبحت «بالتناوب» ومقار الجلسات «دورية»(١١)...الخ. وعندما اختير الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، رئيساً للمجلس الاتحادي المؤقت، اعترضت البحرين، واقترحت أن يكون رئيس المجلس متفرغاً، أي لا يشغل أية مناصب في امارته. ولكن البحرين لم يؤخذ باقتراحها، وتولى الشيخ خليفة الرئاسة.(١٢)

وبدأ المجلس الاتحادي المؤقت، الذي يعتبر بمثابة مجلس وزراء تنفيذي للاتحاد، يمارس نشاطه، فعقد خمسة اجتماعات سجلت محاضرها، خلال الفترة من سبتمبر ١٩٦٨ حتى يونيو ١٩٦٩، انعقدت في الدوحة، والشارقة، ودبي، وعجمان، ثم الدوحة مرة أخيرة، وخلال الاجتماع الأول، استمر الخلاف قائماً حول اختصاصات المجلس الاتحادي ذاته، وهل يمارسها أم توكل للمجلس الأعلى، وهل يباشرها منذ الآن، أم ينتظر اعداد الميثاق الكامل، وما إذا كانت المسائل التي يدرسها يصدر بها قرارات أم مجرد توصيات...الخ، وخلال المناقشات برز الاتجاهان المختلفان بشكل واضح، الأول الذي تتزعمه قطر ودبي ورأس الخيمة، والآخر تتزعمه البحرين وأبوظبي.(١٣)

وعندما نوقشت مسألة الدفاع، خلال الاجتماع الثاني للمجلس الاتحادي المؤقت (بالشارقة في نوفمبر ١٩٦٨)، اقترحت البحرين أن يعهد لبريطانيا باختيار خبيرين عسكريين، لتولى مهمة دراسة اعداد القوة الدفاعية للاتحاد، ووفق على اقتراحها، ورشحت بالفعل الجنرال «سيرجون ويلوبي» وبعض مساعدين له لانجاز المهمة.(١٤) وكان المجلس الأعلى للاتحاد في دورته الثانية (بالدوحة ٢٠ – ٢٢ اكتوبر ١٩٦٨) قد قرر أن تتم مسألة الدفاع عن الاتحاد من خلال جهازين: قوات مسلحة للاتحاد في شكل جهاز دفاعي موحد التدريب والتسليح والقيادة، ثم جيوش صغيرة محلية للامارات، تصبح جزءاً من الجهاز الدفاعي عند الضرورة.(١٥) ولهذا الأمر خطورته بطبيعة الحال، مهما كانت الصلة بين الجيوش، فربما تظهر مع الزمن بعض أوجه التناقض، نتيجة لوجود ولاءين عسكريين، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن الكثير من نزاعات الحدود بين الامارات لم تسوّ بعد.

وقد أحرز المجلس الاتحادي المؤقت خلال اجتماعيه الثالث والرابع (دبي وعجمان مارس وابريل ١٩٦٩)، تقدماً ملموساً في اتخاذ قرارات بشأن استكمال بناء دولة الاتحاد، وكان من أهمها الاتفاق حول توحيد النقد والبريد، وتكليف لجنة لمتابعة اعداد ميزانية عامة، وفوق ذلك كله، صدرت عدة قرارات بانشاء ثلاث ادارات اتحادية للتربية والتعليم، والخدمات الطبية والصحية، والمواصلات، لتكون بمثابة نويات للوزارات الاتحادية في مجالها،(١٦) ثم زيدت ادارة رابعة للصناعة والتجارة في الاجتماع الخامس والأخير للمجلس الاتحادي (في الدوحة يونيو ١٩٦٩)، وإن كان المجلس في هذا الاجتماع قد تعثر في اعداد مشروع قانون موحد للعمل، وكذلك انشاء ادارة اتحادية للتأمينات الاجتماعية، كما تعثر في شأن توحيد قوانين الهجرة والجنسية وأجهزة الاعلام، فدخل ذلك كله في طور تشكيل اللجان، ولم تتخذ بشأنه أية قرارات،(١٧) نظراً

لبعض الحساسيات التي أثيرت حول ذلك، ولم يقدر للمجلس الاتحادي بعد ذلك أن ينعقد، أو يمارس دوره كمجلس وزراء اتحادي، كما تقرر فيما بعد.

وكان من الواضح أن الخلافات التاريخية بين قطر والبحرين قد ألقت بظلالها على الاجتماعات السابقة للمجلس الاتحادي المؤقت، مما كرس انقسام المجلس، وليس فقط في المسائل الفنية الاتحادية، وإنما في المسائل الاجرائية والشكلية، فتبودلت الاتهامات حول الرغبة في الانفراد بزعامة الاتحاد، وفسِّر عدم انعقاد أي من الاجتماعات في البحرين، رغم ثقلها بين الامارات الكبرى، بالخشية من اغضاب ايران، التي ما فتئت تهاجم الاتحاد، وتكرر ادعاءاتها في البحرين.

أما المجلس الأعلى الاتحادي للاتحاد فقد تعطلت اجتماعاته، منذ دورته الثانية، التي تقررت فيها مسألة الدفاع، أي منذ اكتوبر ١٩٦٨، وحتى بدأت دورته الثالثة في الدوحة (١٠ - ١٤ مايو ١٩٦٩)، وخلال الفترة التي انقضت بين الدورتين، نشطت الاتصالات الفردية، وخاصة تلك التي قام بها رئيس المجلس الاتحادي المؤقت، مع كل من أبوظبي والبحرين، نوقشت خلالها الكثير من المسائل المختلف حولها، تمهيداً لانعقاد الدورة الثالثة، وقد أثارت هذه الاتصالات والمشاورات حفيظة الامارات الأخرى، وعلى رأسها دبي، كما لاحظ أحد المراقبين.(١٨)

وخلال اجتماعات الدورة الجديدة بدا واضحاً أن المجتمعين يعودون إلى نقاط البداية في الموضوعات المختلف عليها، واعترضت البحرين على جدول الأعمال الذي كانت قطر قد أعدته وقدمته للأعضاء لدراسته قبيل الاجتماع، كدأبها عند بداية كل دورة، وقدم الوفد البحريني جدول أعمال آخر، فشكلت لجنة لاعداد جدول ثالث، كما أثارت البحرين مرة أخرى، عند مناقشة موضوع مجلس الوزراء. موضوع ضرورة تفرغ الوزراء الاتحاديين، لكن أبوظبي، ضغطت عليها هذه المرة لقبول فكرة عدم النص على التفرغ في الفترة الراهنة.

ومن الموضوعات الهامة التي طرحت خلال هذه الدورة، ما تم بشأن الاتصالات التي أجريت مع الجهات البريطانية المختصة، لبحث موعد وطريقة انهاء المعاهدات القائمة، واعلان دولة الإمارات العربية، دولة مستقلة ذات سيادة، فاقترحت أبوظبي أن يتم ذلك بعد قيام حكومة الاتحاد وانشاء وزارة للخارجية، ووافقتها الامارات جميعاً، عدا قطر، التي طلبت أن تجرى الاتصالات فوراً، على اعتبار أن الاتحاد قائم قانوناً بموجب اتفاقية دبي منذ ٣٠ مارس ١٩٦٨، بينما أصرت أبوظبي والبحرين على أن الاتحاد لم يقم بعد، إلى أن تعترف به الدول الأخرى، بما فيها بريطانيا، فكان رد قطر أن الاعتراف

يأتي بعد الاستقلال، والاستقلال يأتي بعد الغاء المعاهدة، والغاء المعاهدة يكون بعد اجراء الاتصالات، وأن الاتحاد لن يستقل إلاّ بعد الغاء المعاهدات،[١٩] ولم يستجب الأعضاء لرأي قطر، واتفقوا على أن تبدأ الاتصالات مع الحكومة البريطانية بعد انشاء وزارة الخارجية للاتحاد.

وكانت القضية الهامة، التي فجرت الخلاف على أشده خلال اجتماعات الدورة نفسها، هي قضية تشكيل المجلس الوطني الاستشاري، الذي سيعتبر برلماناً للاتحاد، فقد اقترح مندوب البحرين أن يكون التمثيل في المجلس وفقاً لعدد سكان كل امارة، كما طالب بأن يكون اختيار النواب بالانتخاب العام المباشر،[٢٠] وطبقاً لما طالبت به البحرين فإن أكثر من نصف مقاعد المجلس ستكون لنوابها، على اعتبار أن عدد سكانها يتجاوز عدد سكان الامارات الأخرى جميعاً، ويبدو أن البحرين كانت تريد أن تعوّض مكانتها، التي تجوهلت في المناصب الاتحادية العليا، بعد اختيار حاكم أبوظبي رئيساً للمجلس الأعلى، ونائب حاكم قطر رئيساً للمجلس الاتحادي، فتعللت في تمسكها بطلبها، بتبرير منطقي ليكون المجلس ممثلاً لشعب الاتحاد، وبطريقة ديمقراطية حسب تفسير ممثليها.. وقد وافقت قطر على اقتراح البحرين، فما كان يضيرها الاقتراح كثيراً، لأن عدد سكانها يلي عدد سكان البحرين، وأيدت أبوظبي نفس الاقتراح، وجاء الاعتراض هذه المرة من الامارات الأخرى جميعاً، حين أصر حكامها على يكون تمثيل الامارات بأعداد متساوية داخل المجلس.

أما بالنسبة لموضوع الانتخاب العام، فكان وفد قطر قد أعد مذكرة بمشروع قانون ينص على أن يختار كل حاكم عدداً لا يقل عن عشرين من ذوي الرأي والمكانة في امارته، ويتولى هؤلاء انتخاب نواب كل امارة من غيرهم من أبناء الشعب، فاعترضت البحرين، متمسكة بمبدأ الانتخاب العام، فأقرت قطر بوجاهة رأيها، لكنها رأت أن أغلب الامارات لا توافق على ذلك نظراً لظروفها، فاضطرت قطر لأن تضمن اقتراحها حكماً جديداً، مؤداه أنه يجوز لأي امارة أن تستعيض عن طريقة الانتخاب السابقة، بالانتخاب العام، ثم تعطل الأخذ بالاقتراح نتيجة الخلاف حول نسبة التمثيل داخل المجلس.

ثم أعقبت ذلك أزمة جديدة حول تعيين مقر عاصمة الاتحاد، فاقترحت البحرين أن تكون أبوظبي هي المقر المؤقت، بينما أصرت قطر على ضرورة تحديد المقر الدائم أولاً، وكانت حجة البحرين «أنه يجب أن نضع حداً للاجتماعات المتنقلة في كل امارة، وأن تعقد الاجتماعات التالية في المقر المؤقت «فكشفت بذلك عن أزمة تجاهلها عند اختيار المقر المؤقت للجلسات السابقة، سواء بالنسبة للمجلس الأعلى أو للمجلس الاتحادي.

غير أن الامارات الأخرى أيدت رأي قطر بضرورة تعيين المقر الدائم أولاً، فتأجل الموضوع.

وعلى الرغم مما سبق فقد اتفق الأعضاء في بيانهم المشترك على تنظيم رئاسة الاتحاد، وكذا منصب نائب الرئيس، وتعيين اختصاصاتهما، واستبدال المجلس الاتحادي المؤقت بمجلس وزراء من ثلاثة عشر وزيراً، وحددت طريقة تشكيله واختصاصاته. واتفق على أن يكون للاتحاد علم واحد يمثله في الخارج، على أن تحتفظ كل امارة بعلمها الخاص، ثم تشكيل لجنة لوضع دستور مؤقت للاتحاد، على أن تعرض نتائج عملها على خبير دستوري عربي.(٢٢)

وازاء المشاكل التي أشرنا إليها فيما سبق، رؤي ضرورة التمهيد لاجتماع المجلس الأعلى في دورته الرابعة، باجتماع لنواب الحكام عقد بالفعل في أبوظبي في ٢٠ اكتوبر ١٩٦٩م، اتفق فيه المجتمعون تقريباً على تسوية كل موضوعات الخلاف، فوافق الأعضاء على تحديد المقرين المؤقت والدائم للعاصمة، وقبلت قطر كافة الحلول المقترحة لمسألة التمثيل في المجلس الاستشاري، بل وافقت البحرين عل مبدأ المساواة في التمثيل بين الامارات جميعاً.(٢٣) ومهّد الطريق بالفعل للدورة الرابعة التي انعقدت في أبوظبي (٢١ - ٢٥ اكتوبر ١٩٦٩)، ولكن لم تلبث أن تفجرت أزمة جديدة عند مناقشة مسألة الترشيحات للمناصب الوزارية، فكثرت الاجتماعات الجانبية، وخاصة بين الامارات الصغيرة والتي رأت نفسها، بعد انتهاء توزيع المناصب العليا، أحق بالوزرات الهامة، فدخل المؤتمر في أزمة جديدة.(٢٤)

ولم تلبث أن وقعت بلبلة، حين دخل إلى قاعة الاجتماع المعتمد السامي البريطاني في أبوظبي (جيمس تردويل) وتلا رسالة موجهة للحكام من المقيم السياسي البريطاني، تحثهم على بذل أقصى جهودهم لتحقيق الاتحاد، وتذليل العقبات التي تعترض طريقه، وتؤكد حرص بريطانيا على ذلك...الخ.(٢٥) عندئذ احتج الشيخ أحمد بن علي آل ثاني حاكم قطر، وتبعه الشيخ صقر القاسمي حاكم رأس الخيمة، وانسحبا من المؤتمر، احتجاجاً على تدخل بريطانيا في شؤون الحكام، ثم رفض بقية الحكام التوقيع على البيان المشترك، حتى لا يتهموا بالانقياد لتعليمات القيادة البريطانية.

ويطرح الموقف الجديد أسئلة تبدو محيرة، أكان يمكن التغلب على مشكلة توزيع المناصب الوزارية، وبالتالي ينجح المؤتمر، ويفلح الاتحاد، لو لم يتدخل المعتمد البريطاني؟ هل كان الأعضاء في مأزق جديد، لم يخرجهم منه سوى الموقف البريطاني؟ وإذا فسرنا موقف رأس الخيمة،التي كانت تتزعم الامارات الصغيرة في طلب المناصب

الوزارية الهامة، وأنها لم تجد استجابة لطلبها، وموقف دبي بأنها تخشى تفسير موقفها باعتباره استعداء لايران، فبماذا نفسر موقف حاكم قطر في ذلك الوقت؟ لقد اتخذ الموقف البريطاني ذريعة لفشل المؤتمر كله، وانفرط عقده من غير أن يصدر قرارات، ولم يقدّر للحكام أن يجتمعوا مرة أخرى لاتمام مشروع الاتحاد.

وقد جرت بعد ذلك محاولات للتمهيد لاستكمال اجتماعات الدورة الرابعة للمجلس الأعلى، فانعقد اجتماع تمهيدي آخر للجنة نواب الحكام في أبوظبي في يونيو ١٩٧٠ – أي بعد سبعة شهور، دخل الأعضاء فيه في مناقشات مطولة وحلقات مفرغة،(٢٦) ثم عقدت نفس اللجنة اجتماعاً آخر لنفس السبب في اكتوبر من نفس العام، إلاّ أن هذا الاجتماع كان انتكاسة لكل ما تم الاتفاق عليه فيما قبل، فتراجعت البحرين عما كانت قد وافقت عليه، بشأن التمثيل في المجلس الوطني الاستشاري، ورفضت قاعدة المساواة، ثم تحفظت على قضية التصويت داخل المجلس الأعلى، بل وعلى موضوع مقر العاصمة، كما احتفظت برأيها بشأن توصيات لجنة الميزانية، اللجنة الوحيدة التي عقدت في عاصمتها، وعندما طرح الرأي حول مشروع الدستور المؤقت برمته، تحفظت البحرين أيضاً، بعد أن وافقت الامارات الثماني الأخرى بالاجماع على ما تقرر بشأن تلك الموضوعات.(٢٧)

ونتيجة لتوقف مباحثات الاتحاد التساعي، على أثر الخلافات المستمرة، والانتكاسة التي أصيبت بها النتائج التي كان قد تم التوصل إليها، جرت محاولتان للتوسط لحل هذه الخلافات، ودفع عجلة الاتحاد إلى الامام، المحاولة الأولى من جانب بريطانيا، والأخرى من جانب المملكة العربية السعودية والكويت، وأياً كانت الدوافع لدى الوسطاء، فقد كانت النتيجة غير ايجابية بالمرة.

وقد فسر التدخل البريطاني بحرص بريطانيا على قيام الاتحاد من ناحية، وبتفاقم الخطر الايراني من ناحية أخرى، خاصة بعد سقوط ادعاءات ايران في البحرين، وقد قامت بريطانيا بمحاولتها في أعقاب تسلم المحافظين الحكم، حيث عين وزير الخارجية البريطاني ممثلاً شخصياً عنه في الخليج، يدعى السير وليم لوس للقيام بالمهمة، حضر إلى المنطقة في أغسطس ١٩٧٠ ودرس محاضر جلسات المباحثات ومسودات الدساتير، مع لجنة الدستور وتوصل إلى اتفاق بشأنها، عدا مسألتي المجلس الوطني الاستشاري والعاصمتين المؤقتة والدائمة.(٢٨) واستمر لوس يتنقل بين عواصم الامارات الأربع الكبرى المعنية بالخلاف، حاملاً مقترحاته خلال اكتوبر ١٩٧٠، دون جدوى فدخل في نفس الدائرة المفرغة، وفي ١٩ اكتوبر ١٩٧٠ أصدرت حكومة قطر بياناً شرحت فيه

موقفها، وأوضحت «أن البحرين الشقيقة تطالب بتعديل الأحكام المتصلة بهاتين المسألتين، بما يخالف الاجماع الذي انعقد عليه رأي باقي الامارات الثماني الأخرى، وذلك على الرغم من أنها كانت قد انضمت إلى الاجماع ببيانات حاسمة مكتوبة».(٢٩)

أما الوساطة السعودية - الكويتية، فتمثلت في إرسال وفد مشترك من البلدين إلى حكام الامارات التسعة، يحمل مقترحات جديدة، تتضمن تسويات وحلولاً وسطى لمسائل سبع، رؤى أنها موضع الخلاف بين الامارات، ورأت قطر في ردودها أن أربع مسائل منها لم يجر خلاف بشأنها، وأن من الخير حصر الخلاف في المسائل الثلاث الأخرى (التمثيل في المجلس الوطني - مقر العاصمة - التصويت في المجلس الأعلى)، حتى لا تتشعب الخلافات من جديد.(٣٠) وتبودلت الاقتراحات في شكل مذكرات بين الوفد الثنائي والامارات الأربع الكبيرة، وعندما صيغت المقترحات السعودية - الكويتية في صورتها النهائية، اكتشفت قطر أنه لم يؤخذ بوجهة نظرها، رغم أنها أبدت تساهلاً في موضوع العاصمة، أي ترك تحديد العاصمة الدائمة للدستور الدائم،وأنه لم يؤخذ برأيها في مسألة التصويت، وضرورة توفر شرط الاجماع لصحته، لذلك جاء ردها الأخير على المقترحات في صورتها النهائية في مذكرة قدمت في ١٤ ابريل ١٩٧١ أبدت فيها عدم اقتناعها بالحجج التي سيقت لتبرير أرجاء النص على العاصمة الدائمة في الدستور، وأبدت قبولاً بالتخلي عن مبدأ الاجماع عند التصويت، وموافقة على فكرة الاكتفاء بموافقة سبعة أصوات، عند اعادة التصويت، «على أن تكون الإمارات الأربع (الكبيرة) من بينها، باعتبارها أكثر الامارات تحملاً للمسؤوليات الاتحادية».(٣١) وازاء الموقف السابق، وأصرار البحرين على مسألة التمثيل النسبي في المجلس الوطني الاستشاري، خلافاً لمبدأ المساواة الذي أقره الحكام، انتهت مهمة الوساطة الجديدة بغير جدوى.

لقد أصبح من المحتم بالنسبة لسير الأحداث على النحو السابق، أن مشروع اتحاد الامارات العربية التسع في الخليج سيواجه بأحد احتمالين: أولهما : أن تبدي البحرين وقطر مرونة كافية، فيما يتعلق بمسائل الخلاف، التي بات واضحاً، أنهما قطبا الرحى فيها، مما يدفع الاتحاد إلى الوجود، وهذاالاحتمال لم يكن صعباً أو مستحيلاً على الاطلاق.

وثانيهما : أن تبتعد الدولتان عن الاتحاد، فيصبح «سباعياً» يضم امارات الساحل العماني،وكان هذا الاحتمال قائماً منذ البداية، على نحو ما رأينا في الجولة البريطانية، وفي صيغة الاتفاق الثنائي بين دبي وأبوظبي، واستمر ممكنا خلال جولات المباحثات، خاصة وأن دبي قد أبدت تساهلاً فيما أثارته من مطالب، أما الامارات الخمس الأخرى،

فقد كان بوسعها أن ترى بسهولة أن وجودها داخل اتحاد سباعي، أفضل لها في كل الأحوال، ان كان الاتحاد التساعي قد أصبح مستحيلاً.

ويمكننا أن نستنتج أن بقاء هذا الاحتمال طوال جلسات المباحثات، كان له أثره السلبي على نجاح فكرة الاتحاد الموسع، عند التحليل النهائي، فقد كانت أبوظبي، خاصة بعد تسوية مشاكلها مع جارتها القوية دبي، ترى نفسها قائدة لاتحاد يشمل الامارات الخمس الأخرى، إلى جانب دبي، أكثر منها قائدة ومتزعمة لاتحاد يضم قطر والبحرين، وهذا يفسر حياد أبوظبي «السلبي» في بعض الأحيان، وتدخلها إلى جانب البحرين أحياناً أخرى، ولم تلعب دور القائد المؤثر، رغم أن رئاسة المجلس الأعلى للاتحاد قد انعقدت لها، كما عقدت بعاصمتها معظم اجتماعات الحكام ونوابهم.

ومن الواضح أنه كان للبحرين مصلحة في قيام دولة الاتحاد، وأنها سعت في البداية لانجاحه، لأنها بحجمهاالسكاني والحضاري ستكون أكثر أهمية وتأثيراً على المدى الطويل، داخل الوحدة السياسية الأكبر، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن لياذها بالاتحاد العربي المنتظر، سيجعلها في مأمن من الأطماع الايرانية.[٣٢] غير أن هذه المسألة الأخيرة قد جرت عليها متاعب كثيرة، لأن وجودها داخل الاتحاد، وهو ما احتجت عليه طهران، قد أثر على موقف الامارات الأخرى، خاصة من كان منها على علاقة طيبة بايران، ولا ترغب في معاداتها. وهذه المسألة تفسر الكثير من سلوك الأعضاء داخل الجلسات، وعلى موقف البحرين ذاتها - المتناقض أحياناً - من الاتحاد. لذلك يبدو صحيحاً الاستنتاج بأن مسألة عدم مواجهة التهديدات الايرانية، سواء بالنسبة للبحرين أو باحتلال الجزر العربية في الخليج، بجبهة قوية موحدة، كان من أهم الأسباب التي أدت إلى تعثر المباحثات، أما مسألة الحجم السكاني والحضاري للبحرين، التي كانت ترى نفسها أعز نفراً، الذي نافسته عليها امارات أخرى، ترى نفسها أكثر مالا ومساحة، فقد انعكس ذلك بدوره على الصراع حول المناطق والمراكز القيادية في الاتحاد.

وقد بدأت البحرين تفكر في تنظيم اداراتها استعداداً للمرحلة الجديدة منذ بداية عام ١٩٧٠، وبالتحديد منذ فشل الدورة الرابعة للمجلس الأعلى، فاتخذت في ١٩ يناير ١٩٧٠، قراراً بانشاء مجلس دولة، يعد بمثابة نواة لمجلس وزراء، وتوالت المراسيم بتعيين رؤساء للدوائر الحكومية، بعد اعادة تنظيمها.[٣٣] واعتبرت هذه التطورات خطوة، لها ما بعدها، خاصة على المستوى الدولي، حين أنشأت دائرتين للدفاع والخارجية، ففسر ذلك كله بأن البحرين تتجه لاعلان استقلالها منفردة، وأنها قررت أن تشق طريقها بعيدة عن

الاتحاد. وخلال شهر مارس ١٩٧٠، حدث تغير مفاجئ في السياسة الإيرانية تجاه البحرين، أعقبته التطورات التي نتج عنها الاستفتاء الذي أجرته الأمم المتحدة بشأن استقلال البحرين، أو اتحادها مع إيران، والذي جاء ت نتيجته في صالح عروبتها واستقلالها، في ١١ مايو ١٩٧٠.

ولا يمكننا قبول فكرة أن الاجراءات السابقة تؤكد رغبة البحرين في الابتعاد عن اتحاد الإمارات، وأنها بدأت تستقل عنه، رغم ما يبدو من تحسبها من فشل الاتحاد، وموقفها من ذلك، فقد فعلت قطر نفس الشئ، بل كانت فيها دوائر حكومية ووزارية قائمة بالفعل، وانشأت في يونيو ١٩٦٩، إدارة للشؤون الخارجية،(٣٤) على سبيل المثال، فالمقصود بالاجراءات السابقة لدى البحرين وقطر، الاستعداد للاستقلال عن بريطانيا، وليس عن الاتحاد، فالاستقلال عن بريطانيا شئ، وضرورة البقاء داخل الاتحاد شئ آخر، وميعاد الانسحاب البريطاني يقترب، ومباحثات الاتحاد تتعثر، ولابد من وجود صيغ جديدة تؤهل الامارات للاعتراف الدولي باستقلالها.

وكما هو معروف، اعقبت الخطوات السابقة في البحرين، تعثر لجنة نواب الحكام في التمهيد لاجتماعات المجلس الأعلى للاتحاد على نحو ما مر بنا (من يونيو – اكتوبر ١٩٧٠)، ثم فشل الوساطة البريطانية (أغسطس – اكتوبر ١٩٧٠)، ثم الوساطة السعودية – الكويتية (يناير – ابريل ١٩٧١)، ثم أعلنت الامارات السبع الأخرى استقلالها كدولة تحت اسم دولة الامارات العربية المتحدة» – وإن كانت رأس الخيمة قد تأخرت قليلاً في الانضمام للاتحاد الجديد – وتم ذلك في ١٨ يوليو ١٩٧١، ولم يبق إلاّ أن تحدد البحرين، وقطر، موقفهما، فاختارت البحرين أن تعلن استقلالها منفردة في ١٤ أغسطس ١٩٧١، ثم أعقبتها قطر في أول سبتمبر ١٩٧١.

لكننا نلاحظ، أن الحكومة القطرية بدأت تفرض احتمالاً جديداً يتعلق بفشل اتمام الاتحاد، ومن هذا الاحتمال، بدأت تفكر فيما يكون عليه الحال، لو أزف موعد الانسحاب البريطاني، ولم يقم الاتحاد، ومن هذا بدأ التفكير السياسي فيها يتخذ بعداً جديداً، ويبدو صحيحاً أن قطر كانت تجد نفسها مؤهلة للقيام بدور قيادي في الاتحاد، بحكم أقدميتها في العمل السياسي ونموها الاقتصادي، ويعزز هذا الرأي اصرارها على رفض هيمنة البحرين على الاتحاد، شاعرة بأن لديها مركزاً متميزاً، بين الامارات المتزعمة للاتحاد، فهي ليست لها مشكلة أمنية مع أحد، كما أنها حلت مشاكلها الحدودية مع السعودية، فتوثقت صلتها بها.(٣٥)

وكانت قطر قد قطعت شوطاً خلال عقد الستينات في بناء تنظيماتها الادارية، بل

كان بها منصبان وزاريان، أحدهما للمعارف منذ عام ١٩٥٧، والآخر للمالية عام ١٩٦٠، كما أُلغيَ منصب المستشار الحكومي (البريطاني) الذي كان يهيمن على دوائر الحكومة في قطر وتولى صلاحياته الشيخ خليفه بن حمد آل ثاني، الذي كان نائباً للحاكم وولياً للعهد آنئذ،(٣٦) كما تبنت الحكومة خطة لتعريب الادارة وتقطيرها، فتم اقصاء مدير الأمن البريطاني (كوكرين)، وكذلك الاستغناء عن معظم المديرين البريطانيين، حتى إنه لم يأت عام ١٩٦٨ إلا ولم يبق بالادارة القطرية، سوى بعض المختصين في بعض الشؤون الفنية والعسكرية.(٣٧)

وكان طبيعياً أن تستكمل الدولة بناءها الاداري بعد أن أنشأت منذ عام ١٩٦٢ ادارات رئيسية للشؤون المالية والإدارية والبترول، ثم ادارة الشؤون القانونية، فرأت عام ١٩٦٩ أن تنشئ إدارة للشؤون الخارجية، وصدر بها مرسوم بقانون في ٢٦ يونيو، وقد أثار انشاء هذه الادارة تساؤلات من جانب بعض الامارات، التي رأت أن قطر باقدامها على ذلك، فإنها تعمل على وأد الاتحاد، ولكن الحكومة القطرية ردت على ذلك بأن امارتي البحرين وأبوظبي قد أنشأتا مثل هذه الادارة في كل منهما قبل شهور، ولم يوجه مثل هذا الاتهام إليهما،(٣٨) ورأت الحكومة القطرية أن هذه الادارة، وكذا الادارات المماثلة في الامارات الأخرى، من شأنها أن تخلق نواة صالحة لوزارة الخارجية الاتحادية في المستقبل، وأن هذا المرسوم يهدف إلى تحقيق غاية مرحلية محدودة حتى يتم قيام هذه الوزارة الاتحادية.(٣٩)

ويعزز رأينا السابق أن الحكومة القطرية قد عقدت العزم على اعداد دستور خاص، وأنها قبيل أربع وعشرين ساعة من اعلان هذا الدستور الذي سمي «النظام الأساسي المؤقت» والذي صدر في الثاني من ابريل ١٩٧٠، أرسلت مبعوثيها لابلاغ الامارات الأخرى بالخطوة الجديدة(٤٠) ويبدو أن هذا الاعلان قد قوبل بالتشكيك في موقف قطر من الاتحاد، فأصدرت حكومتها مذكرة في ١٥ ابريل توضح بها أن نصوص الدستور الجديد لا تتعارض مع عضوية قطر في اتحاد الامارات، بل هي تطبيق لها، واقتبست من نصوص مواد الدستور ما يؤدي المعنى السابق، وخاصة المادة الأولى التي تنص على أن قطر عضو في اتحاد الامارات العربية، ثم أضافت المذكرة بأن قرار المجلس الأعلى رقم (٣) لعام ١٩٦٩ ينص على أنه من بين اختصاصات مجلس الوزراء بحث الدساتير والقوانين التي تسنها الامارات لنفسها، كما أن اتفاقية دبي تنص على دعم واحترام كل امارة لاستقلال الأخرى وسيادتها(٤١) ويؤكد الفكرة السابقة كذلك أن قطر حرصت على ألا يحتوي دستورها على نص بانشاء وزارة للخارجية، وأخرى للدفاع،

على الرغم من تضمنه انشاء الوزارات الأخرى، على اعتبار أن هاتين الوزارتين من اختصاص السلطات الاتحادية.(٤٢)

وبالرغم من أن هذا الدستورالمؤقت كان ينص على أن يعمل به بعد تسعين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، إلاّ حاكم قطر، أصدر مرسوماً بتشكيل أول مجلس وزراء قطري في ٢٩ مايو ١٩٧٠، وفقاً لأحكام الدستور، ومع أن الحكومة حرصت على تأكيد رغبتها في اقامة الاتحاد التساعي، وسعيها من أجل اتمام مشروعه، فإن الشيخ خليفة حمد آل ثاني نائب الحاكم وولي العهد، لم يخف احتمال اتجاه قطر نحو الاستقلال، وذلك أثناء زيارة له للكويت في أواخر يونيو ١٩٧٠، حين صرح أن بلاده مع ترحيبها بمساعي الكويت، ستمضي قدماً نحو ارساء أسس الدولة الحديثة، وفي تطبيق النظام الدستوري الذي أعلن مؤخراً، وأن الاتجاه الجديد في السياسة القطرية، سيستمر في حالة تعذر قيام الاتحاد.(٤٣)

وطبقاً للمبررات السابقة، فإن وجود قطر في الاتحاد، لا يحرمها من حق اصدار دستور خاص بها، فولايات الدولة الاتحادية تحتفظ باستقلالها الذاتي، الذي يجسده دستورها المحلي، واعلان قطر في دستورها أنها عضو في الاتحاد، يعني أنها تلتزم بتعديل دستورها لو تبين تعارضه مع الدستور الاتحادي، ولعل السبب في مسارعتها باصدار هذا الدستور، يرجع إلى ما أوضحته قطر نفسها، من أنها لا تريد أن يسبقها الوقت، فإن لم يقم الاتحاد، تكون هي قد أكلمت بناء تنظيماتها الداخلية، تمهيداً لاعلان الاستقلال.(٤٤)

وقد ساعد على تحمس قطر لاتخاذ الخطوة السابقة، أن الحكومة البريطانية قد أعلنت في أول مارس ١٩٧٠، أنه سوف ينتهي مفعول المعاهدات المعقودة بينها وبين امارات الخليج مع نهاية عام ١٩٧١، وأن قواتها سوف تنسحب، كما أعلنت عن رغبتها في عقد معاهدات صداقة وتعاون معها.(٤٥)

وقد خلقت الخطوة القطرية، وما سبقها في البحرين من انشاء مجلس الدولة، خلقت انطباعاً واضحاً أن كلتا الدولتين قد بدأتا في ترتيب شؤونهما الداخلية، قبل مواصلة المباحثات الاتحادية، ثم إن قطر بتنظيماتها الجديدة، أصبحت أكثر ثقة بنفسها عند أي مواجهة اتحادية مقبلة، حيث أعدت بديلاً للاتحاد، وهو امكان الاستقلال.(٤٦)

وعندما تعثرت اجتماعات لجنة نواب الحكام في التوصل إلى دفع عجلة الاتحاد، وتعذر عليها تسوية الخلافات، خلال اجتماعيها في يونيو، واكتوبر ١٩٧٠، وأدركت الوساطة البريطانية المصير نفسه، شرعت الحكومة القطرية منذ أوائل عام ١٩٧١ تدرس

«الخطوات الواجبة الاتباع في مجال الشؤون الخارجية، في حالة اتجاه قطر - اضطراراً - إلى الاستقلال»، فقدم مستشارها القانوني للحكومة مذكرة تحمل العنوان السابق، أشارت إلى تعثر مسيرة الاتحاد، بفعل عوامل دولية واقليمية ومحلية «جعلت أيضاً اقامة اتحاد من قطر والامارات السبع الأخرى - بدون البحرين - التي ثبتت رغبتها في الانفصال والحصول على استقلالها - أمراً صعب المنال».(٤٧)

وهكذا لم يبق أمام قطر، سوى أن تحدد موقفها بعد التطورات الأخيرة المتلاحقة التي حفلت بها الشهور الثمانية الأولي من عام ١٩٧١، فقد فشلت مهمة الوساطة السعودية - الكويتية، وأعلنت امارات ساحل عمان المتصالح استقلالها في دولة متحدة في ١٨ يوليو، ثم أعلنت البحرين استقلالها منفردة في ١٤ أغسطس، لم يكن ثمة سبيل أمام قطر سوى أن تعلن استقلالها هي الأخرى، فأعلنته في أول سبتمبر ١٩٧١.

خاتمة :

تلك هي قصة مشروع الاتحاد التساعي بين امارات الخليج العربية ١٩٦٨ - ١٩٧١، والتي لم يقدر لها أن تكتمل ويصبح الاتحاد حقيقة. وهي تثبت أن المشكلات التي تفجرت خلال المباحثات، وبعضها شكلي، وبعضها الآخر مفتعل، تكشف عن قوة النزعة الذاتية لدى الامارات، وعدم وضوح الفكرة الاتحادية بمعناها الايجابي الهام، بدرجة كافية، وأنها كانت تقتضي التنازل، بقناعة، عن كثير من المصالح الخاصة، لصالح دولة الاتحاد، فلم تكن فكرة الاتحاد راسخة لدى الحكام، كمسألة مبدأية، خلال تلك الفترة، رغم المحاذير والضغوط، وإنما نافستها النزعة الاقليمية، والرغبة في تأكيد الذات، وهذا ما يفسر ميل الإمارات الأربع الكبرى، إلى تأكيد حجمها، مالياً وبشرياً وجغرافياً.

ومن بين أسباب تعثر المشروع كذلك غياب مفهوم «الدولة الاتحادية» بمحتواها البشري،ونظمها وقوانينها، في مقابل حضور مفهوم الدولة الصغيرة التي تحكمها أسرة،ولم يكن سهلاً أن تترك هذه الأسر نفسها لتنوب داخل دولة لها حكومة اتحادية قوية، وهذا يفسر كثرة الخلافات والمناقشات حول توزيع المناصب، وبروز الاهتمام بالمسميات والعلم والنشيد والشعار، دون النجاح في الاتفاق على تأليف جيش وحيد للدولة، ووضع أسس نظام اقتصادي موحد، وتأليف مجلس نيابي حقيقي، وهي العناصر الأساسية لتكوين دولة الاتحاد.

يضاف إلى ما سبق أن بعض الخلافات الحدودية القديمة، قد ألقت بظلالها، بشكل سلبي، حول علاقات الامارات بعضها ببعض، مما كان له أثر في سير المباحثات، كما كانت بعض الادعاءات الاقليمية، والخلافات التاريخية القبلية، تساهم في اضفاء

حساسيات خاصة على كثير من المواقف بشكل غير مباشر، ومن الملاحظ كذلك أن بعض الامارات كانت تتصرف بوحي من ثقلها النفطي للاستئثار بالمناصب القيادية، والانفراد بتحمل المسؤولية، فظهرت كتلتان متعارضتان داخل المجالس واللجان في معظم الأحيان، وبدلاً من تحول العامل النفطي إلى عامل توحيد مؤثر، يقيم دولة موحدة على أساس اقتصادي قوي، تحول إلى عامل انقسام، وبدا أن الامارات الغنية تتردد في أن تأخذ على عاتقها وضع ميزانية محددة على قواعد ثابتة للاتحاد، حرصاً على امتيازاتها النفطية الخاصة.

ولا يمكننا أن نغفل المؤثرات والضغوط الخارجية، أو من جانب القوى المجاورة، على بعض الامارات، مما انعكس بدوره على سير المباحثات وعرقلتها، فقد برزت التهديدات الايرانية كعامل هام، بينما انعكست علاقات المملكة العربية السعودية مع بعض الامارات على بعض مواقفها، وأخيراً موقف بريطانيا ذاته وعلاقاتها التاريخية المستمرة بالامارات، وهو ما برز خلال محاولتها التدخل المستمر، وربما كان لتأييدها لاتحاد بين امارات ساحل عمان السبع وحدها ضمن عوامل فشل مشروع الاتحاد التساعي.

لكل هذه الأسباب، لم يقدر للاتحاد أن يقوم، رغم أهميته وضرورته، ولم يكن ثمة ما يمنع من ذلك، جغرافياً أو بشرياً أو اقتصادياً. فقد كان قيام دولة الاتحاد ضرورة أساسية تمليها الظروف التاريخية، لوأد فكرة الفراغ، ولكف الأطماع الأجنبية عن المنطقة، وتأمين الدولة الاتحادية الجديدة على الساحل العربي للخليج.

وكانت النتيجة التي انتهى إليها المشروع، أنه بدلاً من ظهور كيان واحد، برزت ثلاثة كيانات أو دول، واحتلت ايران الجزر العربية الثلاث، غداة اتمام الانسحاب البريطاني، في أواخر عام ١٩٧١، وتسللت الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، بنفوذها واحتكاراتها إلى المنطقة، بأسلوب جديد، لتملأ «الفراغ» الذي عجز أصحاب المنطقة عن ملئه، وعلى المدى الأبعد، تحولت الحرب الايرانية - العراقية، إلى «حرب للخليج» كله تأثر بها، بشكل مباشر وغير مباشر، فتهدد أمن المنطقة وتأثر اقتصادها تأثراً بالغاً، وأصبح الجميع يبحثون عن صيغة جديدة، وكيان جديد، يجمع شمل الامارات العربية في اطار واحد، حتى اهتدت هذه، مع السعودية والكويت وسلطنة عمان، إلى اقامة مجلس للتعاون، الذي ربما يكون خطوة ايجابية، تتلوها خطوات نحو شكل من أشكال الاتحاد المأمول بين دول الخليج العربية.

الهوامش والمصادر

١ - وحيد رأفت: وثائق حول اتحاد الامارات العربية في الخليج، المجلة المصرية للقانون الدولي، مجلد ٢٦ عام ١٩٧٠، ص٥، والتصريحات منسوبة لحكام البحرين وقطر ودبي وتدور جميعها حول نفس الأفكار نفسها.

٢ - وثائق اتحاد الامارات العربية التساعي: بيان مشترك في ٢٢ يناير ١٩٦٨، أبوظبي، ديوان الحاكم. وقد أضاف البيان أنه تسهيلاً لربط البلدين الشقيقين، قرر الشيخ زايد بن سلطان تعبيد طريق السيارات بين دبي وأبوظبي.

٣ - وثائق اتحاد الامارات التساعي: مشروع مقدم إلى عظمة حاكم قطر وسمو نائبه، من الدكتور حسن كامل مستشار حكومة قطر، الدوحة في ٢٤ يناير ١٩٦٨ (والمشروع سيضم توقيعات الحكام التسعة وليس خمسة).

٤ - وثائق اتحاد الامارات العربية التساعي: مشروع مقدم من حكومة قطر إلى مؤتمر الحكام بدبي، لانشاء امارة الساحل العربي المتحدة، في نفس التاريخ، وهو مرفق بالمشروع السابق، وقد تضمن أن تسمى كل امارة من الامارات الخمس ولاية، يتناوب الحكام الولاة رئاسة هذه الامارة، ثم تنضم هذه الامارة إلى اتحاد الامارات العربية، وتلتزم بميثاقه. ولكن هذا الاقتراح القطري لم يلق موافقة من جانب الامارات الخمس المعنية، التي أصرت على مساواتها بالامارات الأخرى.

٥ - وثائق اتحاد الامارات العربية: بيان مشترك صادر عن ديوان الحاكم، دبي في ١٨ فبراير ١٩٦٨، وحول تسوية المسألة يمكن مراجعة كتاب سليم اللوزي: رصاصتان في الخليج، ص٢٢-٢٤.

٦ - وثائق اتحاد الامارات العربية: اتفاقية اتحاد الامارات العربية، دبي في ٢٧ فبراير ١٩٦٨.

٧ - تذكر Zahlan, R.S. في كتابها The Creation of Qatar أن المشروع القطري قُبل في نفس الاجتماع دون أن تدرس التعديلات التي ذكرناها في المتن.

Croom Helm, London, 1979, P. 104.

٨ - راجع حول نقد الاتفاقية: جمال زكريا: المرجع السابق، ص٣٣٦ - ٣٦٧، عادل الطبطبائي: السلطة التشريعية في دول الخليج العربي، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - الكويت، ١٩٨٥، ص٤٣ - ٤٤، محمد حسن العيدروس: التطورات السياسية في دولة الامارات، الكويت - دار السلاسل ١٩٨٣، ص٢٨٢ - ٢٨٣، محمد أبو الحديد: الحركة الوحدوية في الخليج، ص١٥٦.

- ثم وجهة نظر أخرى لمحمد الرميحي تنظر إلى اقامة الاتحاد ذاته على أنه محاولة للقضاء على البدائل الشعبية في الخليج، والتي باتت تنذر بالخطر بالنسبة للقوى المستفيدة من الوضع القائم. (دراسة بعنوان: الصراع والتعاون بين دول الخليج العربي، ص٤٤٦، وهي واردة بكتاب مركز دراسات الوحدة العربية: القومية العربية في الفكر والممارسة، بيروت، ١٩٨٠).

٩ - وثائق اتحاد الامارات العربية: مذكرة وفد حكومة قطر إلى الاجتماع الأول للمجلس الأعلى،

أبوظبي ٢٥ مايو ١٩٦٨.

١٠ – المصدر السابق، نص استشارة دكتور وحيد رأفت في ٦٨/٦/٤، وكذلك نص استشارة الأستاذ روسو في ١٩٦٨/٦/٢٢.

١١ – راجع نصوص القرارات في وثائق اتحاد الامارات العربية، القرارات ١، ٣، ٤، ٥، ٦، ٩ عن المجلس الأعلى للاتحاد.

١٢ – رياض نجيب الريس: صراع الواحات والنفط، ص٤٨، وكان الشيخ خليفه نائباً للحاكم وولياً للعهد ورئيساً للحكومة في قطر.

١٣ – وثائق اتحاد الامارات: محضر الاجتماع الأول للمجلس الاتحادي المؤقت، الدوحة ٨ سبتمبر ١٩٦٨.

١٤ – المصدر السابق: محضر الاجتماع الثاني للمجلس الاتحادي المؤقت، الشارقة ٢٧ نوفمبر ١٩٦٨، ثم نص القرار رقم (٩) عن نفس المجلس.

١٥ – المصدر السابق: محضر اجتماع الدورة الثانية للمجلس الأعلى للاتحاد، الدوحة ٢٠ – ٢٢ اكتوبر ١٩٦٨.

١٦ – المصدر السابق: محضر الاجتماع الثالث للمجلس الاتحادي المؤقت، دبي ٤ – ٦ مارس ١٩٦٩. وكذلك محضر الاجتماع الرابع لنفس المجلس، عجمان ١ – ٢ ابريل ١٩٦٩.

١٧ – المصدر السابق: محضر الاجتماع الخامس للمجلس الاتحادي المؤقت، الدوحة ٢٢ يونيو ١٩٦٩.

١٨ – راجع رياض الريس: صراع الواحات والنفط، ص٨٤ – ٨٥.

١٩ – وثائق اتحاد الامارات: محضر اجتماع الدورة الثالثة للمجلس الأعلى للاتحاد، الدوحة ١٠ – ١٤ مايو ١٩٦٩) (والعضو القطري صاحب هذا الرأي هو السيد علي جيدة).

٢٠ – المصدر السابق: محضر اجتماع الدورة الثالثة للمجلس الأعلى، الدوحة ١٠ – ١٤ مايو ١٩٦٩.

٢١ – المصدر السابق: وأيضاً مذكرة بعنوان «اتحاد الامارات العربية، بعض الحقائق المستمدة من الوثائق، بقلم مؤرخ منصف، ص١٩ – ٢٠، بدون تاريخ.

٢٢ – المصدر السابق: نص البيان المشترك الصادر عن المجلس الأعلى، الدوحة في ١٤ مايو ١٩٦٩.

٢٣ – المصدر السابق: محضر اجتماع لجنة نواب الحكام للتمهيد لاجتماعات الدورة الرابعة للمجلس الأعلى، أبوظبي ٢٠ اكتبور ١٩٦٩، وكان المقر المؤقت المقترح هو أبوظبي، أما العاصمة الدائمة فيختار لها مكان بين امارتي أبوظبي ودبي.

٢٤ – المصدر السابق: محضر اجتماع الدورة الرابعة للمجلس الأعلى، أبوظبي ٢١ – ٢٥ اكتوبر ١٩٦٩، وحول الأزمات التي أثارتها الامارات الصغيرة بشأن المناصب الوزارية، راجع جمال زكريا قاسم، الخليج العربي، القاهرة، دار الفكر العربي، ص٣٩١، زكريا نيل: بؤرة الخطر في الخليج العربي، ص١٣٠ – ١٣٥.

٢٥ – النص الوحيد الذي عثرنا عليه لرسائل المعتمد السياسي البريطاني في كتاب زكريا نيل: بؤرة الخطر في الخليج العربي، ص١٣٦ – ١٣٧، ثم راجع تعليقه ص١٣٨، وما بعدها، وكذلك:

Zahlan, R.S., op, cit, P. 106، وجمال زكريا قاسم: المرجع السابق، ص٣٩٠ - ٣٩١.

٢٦ - وثائق اتحاد الامارات: محضر اجتماع لجنة نواب الحكام للتمهيد للاجتماع الثاني للدورة الرابعة للمجلس الأعلى، أبوظبي ١٣ - ١٤ يونيو ١٩٧٠.

٢٧ - المصدر السابق: محضر اجتماع لجنة نواب الحكام للتمهيد للاجتماع الثاني للدورة الرابعة للمجلس الأعلى، أبوظبي ٢٤ - ٢٦ اكتوبر ١٩٧٠.

٢٨ - حول مهمة لوس راجع: رياض نجيب الريس: صراع الواحات والنفط ص١٣٦، وما بعدها، وكذلك وثائق اتحاد الامارات العربية: مذكرة قدمها الدكتور حسن كامل إلى لجنة مراجعة مشروع الدستور المؤقت، أبوظبي ٢٥ اكتوبر ١٩٧٠.

٢٩ - وثائق اتحاد الامارات العربية: بيان من حكومة قطر حول مداولات اتحاد الامارات العربية، الدوحة ١٩ اكتوبر ١٩٧٠.

٣٠ - المصدر السابق: رد حاكم قطر على مقترحات الوساطة السعودية - الكويتية الأولية، الدوحة ٢٠ يناير ١٩٧١.

٣١ - المصدر السابق: رد حكومة قطر على المقترحات السعودية - الكويتية النهائية، الدوحة ٢٤ ابريل ١٩٧١.

٣٢ - Zahlan, R.S., op. cit. P. 105.

٣٣ - محمد الرميحي: البحرين، مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي، ص٢٤٨ (وبعد الاستقلال تحول مجلس الدولة إلى مجلس وزراء دون تغيير في تكوينه أو عضويته).

٣٤ - مجموعة قوانين قطر، المجلد الرابع، ص٢٠٨٧، وقد اعتبرت اللائحة التنفيذية للمرسوم، أن انشاء هذه الادارة خطوة طيبة في اطار اتحاد الامارات العربية (وهو المرسوم بقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٩ في ٢٦ يونيو).

٣٥ - Zahlan, R.S, op. cit. P. 105.

- يضيف رياض الريس: صراع الواحات والنفط ص٧١ - ٧٢ بأنها الإمارة الوحيدة غير المتنازع عليها، أي لا مطالب أجنبية فيها كالبحرين، ولا مطالب عربية في أرضها كأبوظبي، ولا مشكلة أقليات أجنبية كدبي.

٣٦ - مجموعة قوانين قطر، المجلد الثاني، ص٩١٣، وما بعدها.

٣٧ - راجع، قطر وثروتها النفطية، كتاب العهد، ص٢٤٤، ومابعدها.

٣٨ - وثائق اتحاد الامارات العربية: مذكرة بعنوان «اتحاد الامارات العربية، بعض الحقائق المستمدة من الوثائق التاريخية بقلم مؤرخ منصف»، بدون تاريخ، ومن الواضح أنها تتبنى وجهة النظر القطرية، وأنها صدرت في أعقاب الدورة الثانية للمجلس الأعلى بالدوحة ١٠ - ١٤ مايو ١٩٦٩، وتقع في ٢٣ صفحة.

٣٩ - مجموعة قوانين قطر، المجلد الرابع، ص٢٠٨٨ وما بعدها، نص المرسوم بقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٩ ولائحته التنفيذية.

٤٠ - راجع Zahlan, op. cit. P. 107 حيث تذكر أن تبليغ الحكومة القطرية لحكام الامارات

بالدستور قبل ٢٤ ساعة من اعلانه، قد أعطى فرصة ضئيلة للمراجعة.

٤١ – وثائق اتحاد الامارات العربية: مذكرة عن عضوية قطر في اتحاد الامارات العربية تطبيقاً لأحكام النظام الأساسي المؤقت للحكم في قطر، الدوحة ١٥ ابريل ١٩٧٠، بتوقيع المستشار حسن كامل، وأيضاً راجع نص الدستور المشار إليه في مجموعة قوانين قطر، المجلد الثالث، ص٣ وما بعدها وبالذات الديباجة والمادة الأولى والفقرة (ب) من المادة الخامسة حول علاقة قطر باتحاد الامارات.

٤٢ – Sadik, M. and Sanvely, W., Bahrain, Qatar and United Arab Emirates, P. 196.

٤٣ – زكريا نيل: بؤرة الخطر في الخليج العربي، ص٢٢٥.

وكذلك Al- Ajmi, Homz a Jassim, The International History of the Gulg 1958 - 1979, P. 231.

٤٤ – راجع رأي الدكتور وحيد رأفت في هذا الصدد في دراسته حول اتحاد الامارات العربية في الخليج، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد ٢٦ لعام ١٩٧٠، ص١٣٣، ثم عادل الطبطبائي: النظام الاتحادي في الامارات العربية، ص٦٦.

٤٥ – Al- Ajmi, H. J. The International History of the Gulg P. 239.

٤٦ – رياض الريس: صراع الوحات والنفط، ص٢١٩ – ٢٢١.

٤٧ – وثائق اتحاد الامارات العربية: مذكرة سريعة عن أهم الخطوات الواجب اتباعها في مجال الشؤون الخارجية، في حالة اتجاه قطر – اضطراراً – إلى الاستقلال، الدوحة في ٢٥ فبراير ١٩٧١، بتوقيع الدكتور حسن كامل مستشار حكومة قطر.